



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

تحليل تأثير الشمول المالي على ربحية المصارف باستخدام نموذج Panel Data: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية والإسلامية العراقية للمدة (2023–2012)

د. فرهاد ميكائيل طاهر

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك/ إقليم كردستان - العراق

farhad.tahir@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر الشمول المالي على ربحية المصارف العراقية، ولتحقيق ذلك تم استخدام منهج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) بالاعتماد على البيانات السنوية لعينة مكونة من (10) مصارف عراقية بواقع (5) مصارف تجارية و(5) مصارف إسلامية للمدة (2023–2012). تم قياس ربحية المصارف باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما اعتمد الانتشار المصرفي كمؤشر للشمول المالي. وانطلقت مشكلة البحث من التساؤل الرئيسي: ما أثر الشمول المالي على ربحية المصارف التجارية والإسلامية العراقية؟ انطلاقاً من هذا التساؤل، تم صياغة الفرضية الرئيسة التي مفادها: أن للشمول المالي أثراً معنوياً وموجباً في العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف العراقية، وأن هذا الأثر يختلف باختلاف نوع المصرف (تجاري أم إسلامي). وللتحقق من ذلك، تم استخدام ثلاثة نماذج تقديرية ضمن منهج بيانات Panel Data، هي: النموذج التجميعي (Pooled OLS)، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects)، ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects). أظهرت النتائج أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً في العائد على حقوق الملكية لكلا النوعين من المصارف، مع بروز أثر أقوى وأكثر وضوحاً في المصارف الإسلامية مقارنة بالتجارية. كما تبين أن العلاقة بين المتغيرين مستقرة في الأجل الطويل، مما يؤكد أن تعزيز الشمول المالي يمثل مدخلاً مهماً لتحسين كفاءة وربحية المصارف العراقية. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الانتشار المصرفي، العائد على حقوق الملكية (ROE)، Panel Data.

Abstract

This study aims to analyze the impact of financial inclusion on the profitability of Iraqi banks. To achieve this objective, the panel data methodology was applied using annual data for a sample of ten Iraqi banks, consisting of five commercial and five Islamic banks, covering the period (2012–2023). Bank profitability was measured using the Return on Equity (ROE) indicator, while banking outreach was adopted as the main proxy for financial inclusion. The research problem stems from the central question: What is the effect of financial inclusion on the profitability of commercial and Islamic banks in Iraq?

Based on this question, the main hypothesis was formulated as follows: financial inclusion has a positive and significant impact on the return on equity (ROE) of Iraqi banks, and this effect varies according to the type of bank (commercial or Islamic). To test this hypothesis, three estimation models within the panel data framework were employed: The Pooled OLS model, the Fixed Effects model, and the Random Effects model. The results revealed that financial inclusion positively and significantly affects the profitability of both types of banks, with a stronger and more evident impact observed in Islamic banks compared to commercial ones. Moreover, the relationship between the two variables appears stable in the long run, confirming that strengthening financial inclusion represents an essential pathway for improving the efficiency and profitability of Iraqi banks.

Keywords: Financial Inclusion, Banking Outreach, Return on Equity (ROE), Panel Data.

المقدمة

يمثل الشمول المالي أحد أهم مرتكزات التطور المصرفي الحديث، إذ يسعى إلى دمج جميع فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي من خلال توفير خدمات مصرفية ملائمة وأمنة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي العراق، تزداد أهمية الشمول المالي مع اتساع الفجوة بين المناطق المشمولة بالخدمات المصرفية وتلك التي تعاني ضعفاً فيها، الأمر الذي يجعل من دراسة أثر الشمول المالي على ربحية المصارف خطوة ضرورية لفهم مدى كفاءة الجهاز المصرفي في أداء دوره التنموي.

ولتحقيق هذا الهدف، جاء هذا البحث في أربعة مباحث رئيسية، تناول الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، فيما ركز الثاني على الإطار النظري لمفهوم الشمول المالي والأداء المالي للمصارف، أما المبحث الثالث فتضمن التحليل الميداني والقياسي للعلاقة بينهما، واختتم البحث بالمبحث الرابع الذي عرض أهم الاستنتاجات والمقترحات

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

يُعد الشمول المالي من أبرز التوجهات الحديثة في الفكر المالي والمصرفي، لما له من دور أساسي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الزبائن المستفيدين من الخدمات المالية، من هنا تم صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما أثر الشمول المالي، ممثلاً بالانتشار المصرفي، على ربحية المصارف التجارية والإسلامية في العراق خلال الفترة (2012-2023)؟

2. أهداف البحث

- أ. تحليل واقع الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2012-2023).
- ب. تحديد أثر الشمول المالي على ربحية المصارف العراقية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للأداء المالي.

ت. تقديم توصيات عملية لتعزيز الشمول المالي بهدف تحسين ربحية المصارف العراقية الإسلامية والتجارية.

3. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في الآتي:

- أ. سد الفجوة المعرفية المتعلقة بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والربحية في المصارف التجارية والإسلامية على حد سواء.
- ب. إبراز دور الشمول المالي في تطوير ودعم الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الخاصة للشركات والجمهور، بما يعزز من قدرتها التنافسية وكفاءتها التشغيلية.

4. المخطط الافتراضي لنموذج البحث

تم صياغة أنموذج البحث الافتراضي بناءً ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، ويوضح الشكل الآتي أنموذج الافتراضي للبحث



الشكل (1) المخطط الافتراضي لنموذج البحث

المصدر : من اعداد الباحث

5. فرضيات البحث

بناءً على مشكلة البحث وتساؤلاته الرئيسية، يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

- أ. يوجد تأثير موجب ومعنوي لمؤشر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية العراقية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).
- ب. يوجد تأثير موجب ومعنوي لمؤشر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف الإسلامية العراقية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

ت. يختلف أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) باختلاف نوع المصرف.

6. أدوات التحليل المالي والاحصائي

اعتمد البحث على المنهج التحليلي باستخدام بيانات Panel Data لعينة مكونة من (10) مصارف عراقية، بواقع (5) مصارف تجارية و(5) مصارف إسلامية، كما استخدمت الدراسة أساليب كمية باستخدام برنامج (EViews 12)، ابتداءً من اختبارات جذر الوحدة ومن ثم اختبارات التكامل المشترك، وانتهاءً بتقدير المعلمات للبيانات اللوحية.

7. مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية والإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (23) مصرف. وبهدف تحقيق أهداف البحث، تم اختيار عينة مكونة من عشرة مصارف بواقع (5) مصارف إسلامية و (5) مصارف تجارية تمثل نسبة (43.5%) من إجمالي المجتمع الأصلي، وقد تم اعتماد هذه العينة بناءً على توفر البيانات اللازمة لحساب المؤشرات الخاصة بمتغيرات البحث، والجدول (1) يعرض بعض البيانات عن هذه المصارف

الجدول (1) المصارف المشمولة بعينة البحث

الرمز	تاريخ الإدراج	تاريخ التأسيس	اسم المصرف	الفئة
BELF	2011/6/28	2007/6/28	مصرف ايلاف الاسلامي	المصارف الاسلامية
BKUI	2006/11/1	2005/5/13	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	
BCOI	2004/7/25	1992/2/11	المصرف التجاري العراقي الاسلامي	
BNAI	2015/1/28	2005/5/11	المصرف الوطني الاسلامي	
BIIB	2004/7/25	1992/12/19	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	
BUND	2009/2/3	1994/8/20	مصرف المتحد للاستثمار	المصارف التجارية
BIBI	2004/6/15	1993/7/13	مصرف الاستثمار العراقي	
BSUC	2004/9/4	1999/5/26	مصرف سومر التجاري	
BMFI	2005/9/1	2001/8/23	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	
BROI	2004/8/7	1998/7/25	مصرف الائتمان العراقي	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq>

8. حدود البحث

أ. الحدود المكانية: المصارف التجارية والإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. الحدود الزمانية: الفترة (2012–2023).

ت. الحدود الموضوعية: دراسة أثر الشمول المالي، وربحية المصارف، ممثلة بالعائد على حقوق الملكية (ROE).

ثانياً: الدراسات السابقة

حظي موضوع العلاقة بين الشمول المالي وربحية المصارف باهتمام واسع لدى الباحثين، باعتباره أحد المحددات الرئيسية لأداء وربحية الجهاز المصرفي. ففي هذا الإطار، جاءت دراسة (ياس، 2022) بعنوان "الشمول المالي والأداء المالي للمصارف العراقية" مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الشمول المالي يساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف العراقية عند توظيف التكنولوجيا المصرفية الحديثة، أما دراسة (لفتة، 2019) بعنوان "واقع الانتشار المصرفي في العراق" فقد اعتمدت المنهج الوصفي، وأظهرت أن شبكة الفروع المصرفية تتركز في أربع محافظات فقط، وهو ما يحد من وصول الخدمات المصرفية إلى باقي المحافظات، أما دراسة (الشحات وأبو الديار، 2023) "الشمول المالي والربحية في البنوك المصرية" باستخدام نموذج (Panel Data) فقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية في الأجل الطويل فقط. كما جاءت دراسة (معتوق وعبد اللطيف، 2024) بعنوان "أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية" معتمدة المنهج القياسي، وأكدت وجود أثر إيجابي ومعنوي للشمول المالي على ROE. وبالمثل، ركزت دراسة (شهرة وحنان، 2024) "الشمول المالي والثقة بالقطاع المصرفي" على الجانب الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن الشمول المالي يساهم في تعزيز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي الرسمي بما ينعكس إيجاباً على العوائد وتحقيق

التنمية الاقتصادية. وفي ذات السياق، أشارت دراسة (السن ، 2015) "أثر الانتشار الجغرافي على الأداء المالي" بالمنهج الوصفي إلى أن توسيع شبكة الفروع المصرفية ومقدمي الخدمات يؤدي إلى تحسين قيمة معظم مؤشرات الأداء المالي. كما جاءت دراسة (Ozili، 2020) "Financial Inclusion and Bank Profitability" معتمدة بيانات Panel، لتؤكد وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الشمول المالي وربحية المصارف انعكست إيجاباً على ROA و ROE، مع وجود تباين بين المصارف الكبيرة والصغيرة. أما دراسة (جاسم ومحمد ، 2020) "الشمول المالي وربحية المصارف العراقية" فقد استخدمت المنهج القياسي وأثبتت وجود تأثير معنوي لمؤشرات الشمول المالي على ربحية المصارف، وأخيراً، بينت دراسة (الفتلاوي ، 2019) بعنوان "أثر أبعاد الشمول المالي على مؤشرات الربحية" باستخدام المنهج القياسي أن لأبعاد الشمول المالي تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على كل من العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بكونها شملت المصارف الإسلامية والتجارية معاً، بينما اشتملت غالبية الدراسات السابقة على المصارف التجارية فقط. كما أن الفترة الزمنية الطويلة (2012-2023) استطاعت من تعقب الأثر عبر تطورات اقتصادية وسياسية متداخلة في العراق، بخلاف بعض الدراسات التي تناولت فترات أقصر أو اقتصر على أسواق مستقرة. وبالمقابل تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الاعتماد على مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي وعلى مؤشرات الشمول المالي مثل الانتشار وعدد الفروع لقياس العلاقة بين المتغيرات. كما أن النتائج اتفقت مع التوجه العام للدراسات التي أظهرت أن للشمول المالي تأثير إيجابي ومعنوي في ربحية المصارف.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

يُعد الإطار النظري أحد المرتكزات الرئيسة في الأبحاث العلمية، حيث يحدد المفاهيم المرتبطة بالمتغيرات محل الدراسة كما يوضح الأسس النظرية التي تنطلق منها، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين المتغيرات وفقاً لما ورد في الأدبيات المالية، يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري للبحث بالمحاور الآتية:

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

يستخدم مصطلح الاداء للتعبير عن تحقيق ما خطط له مسبقاً، أو عن مدى قدرة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، لغةً اشتق مصطلح الأداء (performance) من الكلمة اللاتينية (performar) والذي يعبر عن تنفيذ المهام وانجاز عمل ما (عقبة، 2019)، فهو يمثل قدرة المصرف وكفاءته في تحقيق أهدافه المخططة كما يعد من أكثر المفاهيم الإدارية شمولاً وانتشاراً، إذ يتضمن العديد من الجوانب الحقيقية المرتبطة بنجاح المؤسسة أو فشلها، وعليه فهو المقياس الأهم الذي يعكس كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه الأساسية، سواء بتعظيم قيمته أو تعزيز حصته السوقية أو تحقيق الاستدامة على المدى الطويل (ياس، 2022) وعليه فإنه انعكاس للنتائج المترتبة عن القرارات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية التي تتخذها الإدارة في استخدام مواردها المتاحة بما يحقق قيمة مضافة للمالكين، من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة ودرجة تحقيق أهدافه المالية، ويساعد تقييم الأداء المالي المحللين على تقدير قدرة المصرف في تحويل مواردها إلى عوائد مربحة ومرضية، والكشف المبكر عن المشاكل المحتملة، واتخاذ الإجراءات الاستباقية المناسبة (الجليحاوي، 2010)

2. أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي بالآتي (الخطيب، 2009)

- أ. تحديد مدى استغلال الموارد المتاحة داخل المصرف بكفاءة وفعالية.
 - ب. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الفوارق الناجمة عن سوء الإدارة، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة.
 - ت. تمكين أعضاء المؤسسة من العمل بجدية في المستقبل عبر إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف، بفضل نظام تقييم شامل ومرن
 - ث. متابعة ومعرفة نشاط المصرف وطبيعته والعمل على تحسينه.
 - ج. متابعة الأوضاع المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.
 - ح. المساهمة في إجراء التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
 - خ. المساعدة على فهم وتفسير البيانات المالية
- ### 3. مقاييس تقييم الأداء المالي

تُقسم مقاييس الأداء المالي إلى ستة تقسيمات عامة وهي (الحطاب و زعبيط، 2017)

- أ. الفاعلية (Effectiveness): تشير إلى مدى مطابقة المخرجات لتوقعات المصرف.
- ب. الكفاءة (Efficiency): تقيس قدرة المصرف على إنجاز عملياته بأقل الموارد.
- ت. الجودة (Quality): تعكس مدى مطابقة المخرجات لمتطلبات وتوقعات الزبائن.
- ث. التوقيت (Timeliness): يقيس التوقيت المناسب والمحدد في إنجاز الأعمال.
- ج. الإنتاجية (Productivity): تشير إلى العلاقة بين حجم المخرجات والموارد المستخدمة في إنتاجها.
- ح. السلامة (Safety): تهتم ببيئة العمل ومدى ملاءمتها للعاملين، كونها عنصراً مهماً على استدامة المصرف وفاعليتها

ثانياً: الإطار النظري للشمول المالي

1. مفهوم وتطور الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام (1993) في بحث (Thrift & Leyshon) الذي تناول أثر إغلاق أحد الفروع المصرفية في جنوب انكلترا على قدرة وصول السكان إلى الخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت دراسات متعددة تناولت التحديات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الحصول على الخدمات المصرفية. وفي عام (1999) اتسع استخدام مصطلح الشمول المالي ليصف بشكل أشمل محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، مع ضرورة التمييز بين الاحجام الاختياري عن استخدامها لأسباب ثقافية أو شخصية، وبين عدم القدرة على الحصول عليها نتيجة ضعف الإمكانيات أو عدم توافرها (فلاق، 2021).

يعد الشمول المالي أحد المفاهيم المهمة في الفكر الاقتصادي والمصرفي ونال اهتمام العديد من المؤسسات العالمية والاقليمية لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة خاصة وأنه يوجد ما يقارب (1.7) مليار نسمة حول العالم غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية مما دفعت دول مجموعة العشرين إلى العمل على تحقيق الشمول المالي في جميع انحاء العالم (الطيب، 2020) ويُقصد به توفير الخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، وتمكينها من الوصول إلى هذه الخدمات بشكل عادل وآمن (World Bank, 2022) وعرف بأنه عملية توفير الأساليب والأدوات اللازمة لادخال جميع الأفراد والمؤسسات غير المشمولين في النظام المالي الرسمي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية مثل التمويل والادخار وخدمات الدفع وغيرها من الخدمات.

2. أهمية الشمول المالي:

يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي بالشكل الآتي، (زهران، 2020)

- تحقيق الاستقرار المالي من خلال زيادة قاعدة الزبائن المودعين والمقترضين.
- رفع معدلات الادخار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.
- تقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية للتمويل، بما يقلل من المخاطر النظامية.
- دعم النمو الاقتصادي عبر تعزيز الاستهلاك والاستثمار
- المساهمة في رفع مستوى الرفاهية المالية لأفراد المجتمع.

3. أبعاد الشمول المالي :

يمكن تقسيم ابعاد الشمول المالي إلى ثلاثة ابعاد اساسية وهي (الفتلاوي، 2019)

- القدرة على الوصول للخدمات المالية : اي مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وهو ما يتطلب انتشار المؤسسات المالية وفروعها بشكل يسهل حصول الأفراد على تلك الخدمات.
- استخدام الخدمات المالية: يقصد به مدى لجوء الأفراد فعلياً إلى استخدام الخدمات المالية في أنشطة متنوعة، مثل الادخار، المدفوعات والتحويلات.
- جودة الخدمات المالية: اي مدى ملائمة الخدمات المالية في اشباع احتياجات المستهلكين وتوقعاتهم.

4. مؤشرات قياس الشمول المالي:

تعددت مؤشرات قياس الشمول المالي وتم تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول (2) مؤشرات قياس الشمول المالي

المؤشر	طريقة الحساب	المفهوم
الكثافة المصرفية	عدد السكان (ألف نسمة) ÷ عدد الفروع	يقيس عدد السكان لكل فرع مصرفي ويعد من المؤشرات الرئيسة في التحليل الاقتصادي والمالي. وكلما كانت قيمته منخفضة يشير ذلك على توسع الشمول المالي.
الانتشار المصرفي	عدد الفروع ÷ عدد السكان (ألف نسمة)	هو عكس مؤشر الكثافة المصرفية، ويشير إلى عدد الفروع لكل ألف شخص وكلما كانت قيمته مرتفعة يشير ذلك على توسع الشمول المالي
انتشار خدمة الصراف الآلي (ATM)	اجمالي أجهزة الصراف الآلي ÷ 1000 كم ²	ويقيس مدى انتشار أجهزة الصراف الآلي كأحد أدوات الدفع الإلكتروني المهمة التي توفر للزبائن وإمكانية القيام بالمعاملات المالية في الأماكن العامة في البلد
انتشار خدمة نقاط البيع (POS)	عدد نقاط البيع ÷ 1000 كم ²	يشير إلى الوصول السريع إلى الخدمات المالية والمصرفية باقل التكاليف، وتستخدم في اتمة العمليات التجارية وربط الفروع بالمركز الرئيس.
ملكية الحسابات لدى المصارف	(عدد الحسابات لدى المصارف ÷ عدد السكان) أو (عدد البطاقات المصرفية المصدرة ÷ عدد السكان)	يشير إلى مدى امتلاك الأفراد للحسابات المصرفية والاستفادة من الخدمات المالية التقليدية منها والإلكترونية.
العمق المصرفي	(ودائع القطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي) (قروض القطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي)	يعكس مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والتوسع في تأسيس المؤسسات والأدوات المصرفية المتنوعة.
التجميعي	تجميع المؤشرات الفرعية	يعبر عن الشمول المالي بمؤشر واحد يجمع بين كل المؤشرات السابقة او عددا منها

المصدر: مصطفى نزار ياس، (2022)، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة

والاقتصاد، جامعة البصرة، صفحة 44.

ثالثاً: العلاقة النظرية بين الشمول المالي والأداء المالي

تُشير الأدبيات المالية إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الشمول المالي والأداء المالي للمصارف، إذ يُعد الشمول المالي أحد المحركات الرئيسة لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق مستويات أعلى من الربحية. وقد أكدت غالبية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هذه العلاقة بشكل واضح، ومن هذه الدراسات (ياس، 2022، الفتلاوي، 2019، جاسم ومحمد، 2020) كما دعمت دراسة (Ozili، 2020) هذا الاتجاه مؤكدة وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الشمول المالي وربحية المصارف كما توصلت دراسة (عبد اللطيف، 2024) في أن الشمول المالي يسهم بصورة واضحة في تحسين العائد على حقوق الملكية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي للمصارف ذات طبيعة تفاعلية، حيث يؤدي توسع الشمول المالي وزيادة قاعدة العملاء إلى تعزيز مؤشرات الربحية، بينما يمنح تحسن الأداء المالي المصارف القدرة على توسيع خدماتها وانتشارها، مما يعمّق من دور الشمول المالي في دعم استدامة القطاع المصرفي.

المبحث الثالث

الدراسة القياسية واختبار الفرضيات

تم تخصيص هذا المبحث للجانب القياسي في البحث وتم تغطية هذا المبحث بالمحاور الآتية:

أولاً: تحليل و اقع وتطور متغيرات الدراسة المستقلة والمعتمدة

1. تحليل و اقع الشمول المالي (Financial_Inclusion_Index)

الجدول (3) واقع مؤشر الشمول المالي للمصارف المبحوثة للفترة 2012 – 2023

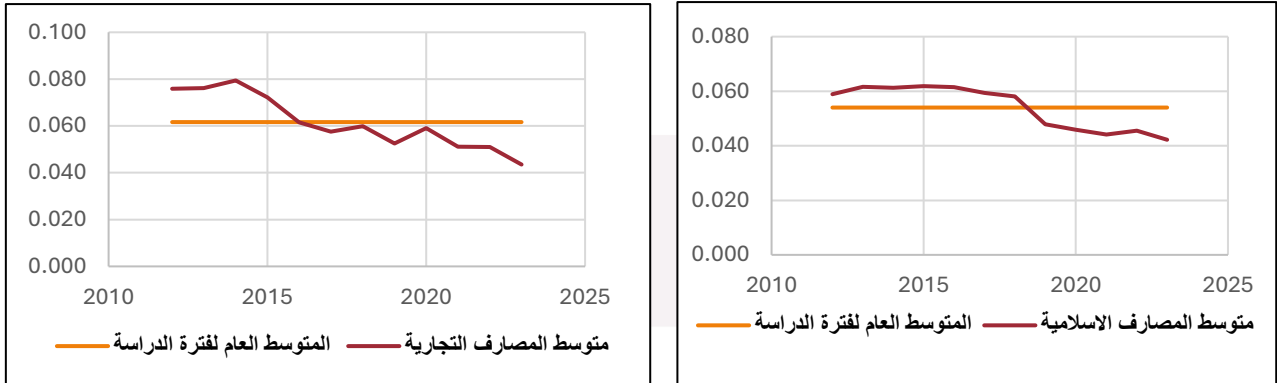
السنة	متوسط الشمول المالي للمصارف الاسلامية	نسبة التغير	متوسط الشمول المالي للمصارف التجارية	نسبة التغير
2012	0.059		0.076	
2013	0.062	0.045	0.076	0.005
2014	0.061	-0.005	0.079	0.042
2015	0.062	0.010	0.072	-0.091
2016	0.061	-0.006	0.061	-0.148
2017	0.059	-0.035	0.058	-0.065
2018	0.058	-0.021	0.060	0.040
2019	0.048	-0.177	0.053	-0.121
2020	0.046	-0.039	0.059	0.123
2021	0.044	-0.040	0.051	-0.133
2022	0.046	0.034	0.051	-0.005
2023	0.042	-0.074	0.044	-0.146
المتوسط	0.054		0.062	
الانحراف المعياري	0.008		0.011	
اعلى قيمة	0.062		0.079	
ادنى قيمة	0.042		0.044	
المدى	0.020		0.036	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الأوراق المالية العراقية ومخرجات برنامج Excel

أشارت نتائج الجدول (3) الى ما يلي :

- يبين المتوسط العام لمؤشر الشمول المالي أن المصارف الإسلامية حققت مستوى أقل (0.054) مقارنة بالمصارف التجارية (0.062)، وهو ما يعكس فجوة واضحة في قدرات التوسع الجغرافي والخدمات بين القطاعين. ويُعزى ذلك إلى حداثة تجربة المصارف الإسلامية في العراق وما تواجهه من قيود شرعية وتشغيلية، مقابل مرونة أكبر للمصارف التجارية التي تمتلك تاريخاً أطول وانتشاراً أوسع.
- اتضح بأن المؤشر لدى المصارف الإسلامية اتسم بتذبذب واضح يميل نحو الانخفاض، حيث تراجع من (0.059) عام 2012 إلى (0.042) في العام 2023، ما يعكس ضعفاً في الشمول المالي. أما المصارف التجارية فقد أظهرت هي الأخرى اتجاهاً متذبذباً مع سنوات ارتفاع وانخفاض، إذ سجلت أعلى قيمة في العام 2014 (0.079) قبل أن تنخفض تدريجياً إلى (0.044) في العام 2023، وهو أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة. ويُعزى هذا التذبذب في كلا القطاعين إلى عوامل بيئية واقتصادية مؤثرة، مثل الأزمات المالية وانخفاض أسعار النفط وتقلب الأوضاع الأمنية، فضلاً عن التحول التدريجي نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهو ما قلّل من التركيز على التوسع الجغرافي عبر الفروع التقليدية.
- بالنظر إلى السنوات التي شهدت ارتفاعاً في قيمة المؤشر، فقد حققت المصارف الإسلامية تحسناً في عام 2013 (0.062 بنسبة نمو 4.5%)، وأيضاً في عام 2015 (0.062 بنسبة نمو 1%). أما المصارف التجارية فقد سجلت ارتفاعاً واضحاً في العام 2014 (0.079 بنسبة نمو 4.2%)، إضافة إلى عام 2020 (0.059 بنسبة نمو 12.3%)، وهو ما قد يرتبط بتحفيز السياسات النقدية في تلك الفترة في التوسع في الخدمات والشمول المالي، وفي المقابل فيما يتعلق بالانخفاضات الحادة، فقد تمثلت لدى المصارف الإسلامية في عام 2019 حيث انخفض المؤشر إلى (0.048) بنسبة تغيير سالبة بلغت (-17.7%)، وهو ما يعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أضعفت قدرة هذه المصارف على التوسع، أما المصارف التجارية فقد شهدت انخفاضاً حاداً في العام 2016 (0.061 بنسبة تغيير سالبة -14.8%) وعام 2023 (0.044 بنسبة -14.6%)، مما يشير إلى حساسية هذا النوع من المصارف تجاه الصدمات الاقتصادية والمالية.
- يُفسّر ارتفاع قيمة المدى في المصارف التجارية (0.036) مقارنة بالإسلامية (0.020)، وكذلك الانحراف المعياري (0.011 مقابل 0.008)، بكون المصارف التجارية تمتلك قاعدة انتشار أوسع وأكثر ديناميكية، ما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات بين سنوات التوسع والانكماش تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسات المصرفية. أما المصارف الإسلامية، فبحكم حداثة توسعها الجغرافي، فقد أظهرت استقراراً نسبياً في المؤشر، وهو ما انعكس في القيم الأقل للمدى والانحراف المعياري.
- أشارت النتائج إلى أن الشمول المالي في العراق لا يزال محدوداً مقارنة بالمعايير الدولية (6 فروع لكل 10,000 نسمة) التقرير السنوي للاستقرار المالي العراقي، 2020: 151)، ويُعزى ذلك إلى تركيز الفروع في المدن الكبرى، فضلاً عن تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وانخفاض مستوى الثقة المصرفية، إضافة إلى توجه بعض

المصارف نحو الخدمات الرقمية على حساب التوسع الجغرافي التقليدي (ويمكن توضيح مسار مؤشر الشمول المالي للمصارف المبحوثة بالشكل الآتي:



الشكل (2) مسار مؤشر الشمول المالي للمصارف المبحوثة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 3

2. تحليل واقع العائد على حقوق الملكية (ROE)

هناك عدة مؤشرات تستخدم في قياس ربحية المصارف ومنها، نسبة العائد على الموجودات (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الودائع (ROD)، وهامش صافي الفائدة (NIM). وقد اعتمد الباحث على العائد على حقوق الملكية (ROE) للأسباب الآتية:

- يعد مؤشراً أساسياً لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام أموال المساهمين لتحقيق الأرباح، ما يجعله مهماً للمستثمرين والإدارة.
- يعكس قدرة المصرف على توليد عوائد أعلى من تكلفة رأس المال، وبالتالي يعد معياراً رئيساً للتقييم.
- كون المؤشر محدد رئيس لقياس الربحية حتى لو ان استخدمت معه مقاييس أخرى لدى أغلب الدراسات السابقة.

الجدول (4) يبين حركة واتجاه (ROE) للمصارف المبحوثة لفترة الدراسة 2012-2023

الجدول (4) واقع مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف المبحوثة للفترة 2012 - 2023

السنة	متوسط (ROE) للمصارف الاسلامية	نسبة التغير	متوسط (ROE) للمصارف التجارية	نسبة التغير
2012	0.103		0.079	
2013	0.082	-0.200	0.091	0.163
2014	0.055	-0.336	0.046	-0.495
2015	0.047	-0.134	0.035	-0.243
2016	0.046	-0.026	0.017	-0.521
2017	0.045	-0.018	0.009	-0.464
2018	0.020	-0.558	-0.005	-1.511
2019	0.017	-0.159	-0.001	-0.675
2020	0.041	1.449	0.003	-3.181
2021	0.016	-0.615	0.002	-0.326
2022	0.025	0.589	0.015	5.903
2023	0.059	1.355	0.038	1.481
المتوسط	0.046	0.122	0.027	0.012
الانحراف المعياري	0.025		0.030	
اعلى قيمة	0.103		0.091	
ادنى قيمة	0.016		-0.005	
المدى	0.087		0.096	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الأوراق المالية العراقية ومخرجات برنامج Excel

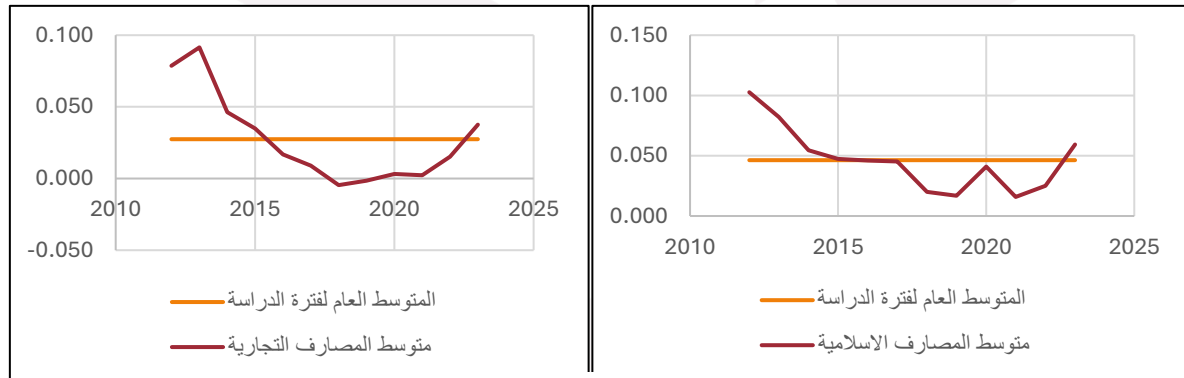
تشير بيانات الجدول (4) إلى ما يلي:

- أظهرت النتائج أن متوسط العائد على حقوق الملكية كان أعلى لدى المصارف الإسلامية (0.046) مقارنة بالمصارف التجارية (0.027)، وهو ما يعكس كفاءة أكبر في استثمار حقوق الملكية. في المقابل، انضح أن التذبذب في أداء المصارف التجارية كان أعلى، حيث بلغ الانحراف المعياري (0.030) والمدى (0.096) مقابل (0.025) و(0.087) للمصارف الإسلامية، ويُعزى ذلك إلى حساسية المصارف التجارية للتقلبات الاقتصادية والانتمائية مقارنة باستقرار نسبي في المصارف الإسلامية
- بخصوص قيمة المؤشر للسنوات، ففي المصارف الإسلامية سجلت أعلى مستوى في (2012 = 0.103)، ثم اتجه المؤشر إلى الانخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في (2021 = 0.016)، قبل أن يظهر تحسناً واضحاً في

(2022–2023)، اما المصارف التجارية فقد حققت أعلى مستوى في (2013 = 0.091)، ثم تراجعت بصورة حادة لتصل إلى أدنى مستوى في (2018 = -0.005)، قبل أن تسجل تحسناً ملحوظاً في (2022–2023).

• نلاحظ بان الفترة (2022–2023) شهدت تحسناً واضحاً في أداء كلا النوعين من المصارف ويعود ذلك الى انتعاش النشاط الاقتصادي المحلي بعد سنوات من الركود، وارتفاع الإيرادات التشغيلية للمصارف، إضافة إلى استعادة الطلب على الإقراض، وفي المقابل تركزت سنوات الانخفاض في الفترة (2014–2018)، أداء كلا النوعين من المصارف ويرتبط هذا التراجع لهذه الفترة الى جملة من العوامل ومنها، انخفاض أسعار النفط (2014–2016)، الظروف الأمنية والحرب ضد داعش (2014–2017) إذ أسهمت في ارتفاع المخاطر الائتمانية وزيادة المخصصات وأخيراً جائحة كورونا (2020) حيث أضافت ضغوطاً إضافية من خلال انكماش النشاط الاقتصادي وتباطؤ العمليات المصرفية

• يمكن توضيح مسار معدل (ROE) للمصارف العراقية المبحوثة خلال فترة الدراسة بالشكل الاتي



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 4

ثانياً: التحليل القياسي

يُعدّ التحليل القياسي أحد الركائز الأساسية في البحوث الاقتصادية والمصرفية، كونه يمكن من قياس العلاقات بين المتغيرات وتقدير قوة التأثيرات المتبادلة بينها. وفي إطار هذا البحث، الذي يستهدف دراسة أثر الشمول المالي على ربحية المصارف العراقية للفترة (2012–2023)، يأتي التحليل القياسي كأداة منهجية فعالة لتحديد أثر متغير الشمول المالي (X) على مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y) باعتباره المقياس الرئيس للربحية.

ونظراً لطبيعة البيانات المتاحة، التي تجمع بين البعد الزمني (2012–2023) والبعد المكاني (عينة من المصارف التجارية والإسلامية)، فقد تم اعتماد أسلوب البيانات اللوحية (Panel Data) بوصفه الأنسب لدمج المقطعية مع الزمنية في إطار واحد، مما يتيح دقة أعلى في التقدير وكفاءة أكبر في تفسير النتائج. ويتطلب بناء النموذج إجراء سلسلة من الاختبارات

القياسية، بدءاً من اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) للتحقق من استقرار المتغيرات عبر الزمن وتجنب النتائج المضللة، مروراً باختبارات التكامل المشترك (Cointegration Tests) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي ومؤشر الربحية، وصولاً إلى تقدير نموذج Panel Least Squares بصيغته المختلفة (Fixed Effects، Pooled OLS، Random Effects) لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع مع إمكانية التحكم في الفروق المصرفية الفردية. وبناءً عليه، يمكن صياغة النموذج الرياضي للدراسة على النحو الآتي:

$$ROE_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

• ROE_{it} = العائد على حقوق الملكية للمصرف (i) في السنة (t)

• X_{it} = مؤشر الشمول المالي

• α = الحد الثابت

• β = معامل بيتا

• ε_{it} = معامل الخطأ العشوائي

ويتضمن الجانب القياسي مجموعة من الاختبارات الرئيسية التي تمثل خطوة ضرورية لضمان دقة النتائج. وفيما يلي أهم هذه الاختبارات:

1. اختبار جذر الوحدة

يعد فحص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في البحث الخطوة الأولى في التحليل وذلك لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم غير مستقرة وذلك عن طريق فحص جذر الوحدة (Unit Root Test) ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الشائعة في بيانات (Panel Data)، شملت اختبارات ((PP-Fisher، ADF-Fisher، Levin, Lin & Chu (LLC) على كل من المستوى (level) والفرق الأول (First Difference) عند مستوى معنوية (0.05) وذلك باستخدام الحد الثابت (Intercept)، الثابت والاتجاه (Trend and Intercept) وبدونهما (None)، وفي حالة عدم استقرار المتغير عند المستوى يتم اختبار استقراره عند الفرق الأول، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما موضح في الجدولين (5 و 6)

الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير (X)

المصارف	عند المستوى			الفرق الأول			القرار
	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	
التجارية	LLC	-4.17	0.0000				مستقر عند
	ADF-Fisher	25.74	0.004				
	PP-Fisher	35.77	0.0001				
الإسلامية	LLC	-2.39	0.0083	LLC	-5.03	0.0000	مستقر عند الفرق
	ADF-Fisher	16.05	0.0981	ADF-Fisher	37.30	0.0001	
	PP-Fisher	14.50	0.1513	PP-Fisher	72.40	0.0000	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغير (x) في المصارف التجارية كان مستقرًا عند المستوى، حسب نتائج جميع اختبارات الاستقرار، إذ بلغت (Levin, Lin & Chu = -4.17, p = 0.0000؛ ADF-Fisher = 25.74, p = 0.0041؛ PP-Fisher = 35.77, p = 0.0001)

(= 35.76, $p = 0.0001$). وهي اقل من (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، اما في المصارف الإسلامية فقد أشار اختبار (Levin, Lin & Chu) إلى استقراره عند المستوى ($t = -2.39$, $p = 0.0083$)، غير أن اختبارات Fisher لم تؤكد ذلك بشكل كامل ($p > 0.05$)، ما أوجب باختباره عند الفرق الأول، وجاءت جميع النتائج ذات دالة إحصائية (Levin, Lin & Chu = -5.02, $p = 0.0000$ ؛ ADF-Fisher = 37.30, $p = 0.0001$ ؛ PP-Fisher = 72.40, $p = 0.0000$)، بما يؤكد استقرار السلسلة عند الفرق الأول.

الجدول (6) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير (Y)

المصارف	عند المستوى			الفرق الاول			القرار
	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	الاختبار	القيمة	الاحتمالية	
التجارية	LLC	-24.75	0.0000				مستقر عند المستوى
	ADF-Fisher	27.60	0.0021				
	PP-Fisher	25.85	0.0039				
الإسلامية	LLC	-3.85	0.0001				مستقر عند المستوى
	ADF-Fisher	27.16	0.0025				
	PP-Fisher	41.33	0.0000				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة إلى أن متغير العائد على حقوق الملكية (Y) كان مستقرًا عند المستوى لكافة المصارف المبحوثة. ففي المصارف التجارية جاءت جميع الاختبارات ذات دلالة إحصائية إذ كانت قيمة اختبارات (Levin, Lin & Chu) = -24.75, $p = 0.0000$ ؛ Im, Pesaran and Shin = -10.14, $p = 0.0000$ ؛ ADF-Fisher = 27.59, $p = 0.0021$ ؛ PP-Fisher = 25.84, $p = 0.0039$ ، وبنفس السياق كانت نتائج اختبارات المصارف الإسلامية (= -3.84, $p = 0.0001$ ؛ ADF-Fisher = 27.16, $p = 0.0025$ ؛ PP-Fisher = 41.33, $p = 0.0000$). بالنظر إلى نتائج الجدول (4) و (5) وما أفرزته نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرين يشير إلى سلامته وبالتالي السماح القيام باختبارات التكامل المشترك.

2. اختبارات التكامل المشترك

بعد التأكد من أن جميع متغيرات البحث في المصارف المبحوثة مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، تأتي المرحلة التالية القيام باختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على اختبارات (Johansen Fisher و Kao و Pedroni) والجدول الآتي يوضح نتيجة هذه الاختبارات

الجدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك للمصارف المبحوثة للفترة (2012-2023)

النتيجة	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	الاختبار
وجود تكامل مشترك لكلتا المجموعتين	Panel PP = -3.299 (p=0.0005) Panel ADF = -1.693 (p=0.0452) Panel v = 2.371 (p=0.0089)	Panel PP = -4.195 (p=0.0000) Panel ADF = -2.817 (p=0.0024) Panel v = 0.864 (p=0.194)	Pedroni Residual Cointegration
وجود تكامل مشترك لكلتا المجموعتين	ADF t-Statistic = -3.008 (p=0.0042)	ADF t-Statistic = -2.842 (p=0.0022)	Kao Residual Cointegration
وجود تكامل مشترك لكلتا المجموعتين	None: Trace Fisher = 23.59 (p=0.0088) Max-Eigen Fisher = 19.32 (p=0.0364)	None: Trace Fisher = 49.93 (p=0.0000) Max-Eigen Fisher = 43.49 (p=0.0000)	Johansen Fisher Panel Cointegration

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

أشارت نتائج اختبارات التكامل بخصوص العلاقة بين الشمول المالي (X) والعائد على حقوق الملكية (Y) لكل من المصارف التجارية والإسلامية في الأجل الطويل الى ما يلي:

أ. اختبار Pedroni

أظهرت نتائج هذا الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في كلتا المجموعتين. فقد كانت إحصاءات Panel PP و Panel ADF ذات دلالة قوية عند مستوى (0.05) لكل من المصارف التجارية والإسلامية، مما يعكس وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية، بحيث أن أي تغيرات في مستوى الشمول المالي ترتبط بتغيرات مماثلة في ربحية المصارف. كما لوحظ أن إحصاء Panel v كان أعلى دلالة في المصارف الإسلامية (p=0.0089) مقارنة بالمصارف التجارية، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين في البيئة الإسلامية.

ب. اختبار Kao

أكدت نتائج هذا الاختبار النتائج السابقة (Pedroni)، حيث كانت إحصائية (ADF) للمصارف التجارية والإسلامية وعلى التوالي (-2.842، p=0.0022، -3.008، p=0.0042) وهي معنوية عند مستوى (0.05)، هذا يعكس أن العلاقة التكاملية طويلة الأجل بين الشمول المالي والربحية متسقة ومستقرة في كلتا المجموعتين.

ت. اختبار Johansen Fisher

دعمت نتائج هذا الاختبار الاستنتاجات السابقة، حيث أظهرت (Max-Eigen و Fisher Trace) على وجود علاقة تكاملية واضحة لكلتا المجموعتين. رغم أن مستوى الدلالة في المصارف التجارية كان أقوى ($p < 0.001$) مقارنة بالمصارف الإسلامية ($p < 0.05$)، فإن كلا النوعين يثبتان وجود حركة متزامنة بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية على المدى الطويل. مما سبق تشير جميع النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الشمول المالي وربحية المصارف، لكن قوة هذه العلاقة تبدو أكبر وأوضح في المصارف التجارية مقارنة بالمصارف الإسلامية، على الرغم من أن المصارف الإسلامية تظهر استقراراً نسبياً أعلى في بعض الاختبارات الفرعية، هذا يعكس أن التوسع في الشمول المالي يؤدي إلى تحسين العائدات على المدى الطويل في كلا النوعين من المصارف، مع اختلاف قوة التأثير حسب طبيعة المصرف.

3. تقدير المعلمات

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغير الشمول المالي (X) والعائد على حقوق الملكية (Y) من خلال اختبارات (Johansen Fisher ، Kao ، Pedroni) سيتم إلى تقدير أثر الشمول المالي على الربحية للمصارف المبحوثة للفترة 2012-2023، واختبار الفرضيات البحثية المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرين. تم استخدام ثلاثة نماذج تقديرية للبيانات اللوحية (Panel Data)، وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS)، نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) و نموذج الأثر العشوائي (Random Effects)، والجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات

الجدول (8) تقدير المعلمات

النموذج	القطاع	معامل الشمول المالي (X)	P-value	القوة التفسيرية R^2	تأثير زيادة 1% في الشمول المالي على ROE	طبيعة التأثير
Pooled OLS	تجاري	0.4525	0.024	0.085	+0.45%	موجب ومعنوي
	إسلامي	0.2418	0.398	0.012	+0.24%	موجب غير معنوي
Fixed Effects	تجاري	0.8015	0.0167	0.163	+0.80%	موجب ومعنوي
	إسلامي	1.1469	0.0153	0.224	+1.15%	موجب ومعنوي
Random Effects	تجاري	0.4637	0.0234	0.0845	+0.46%	موجب ومعنوي
	إسلامي	0.5957	0.095	0.045	+0.60%	موجب غير معنوي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

أ. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS)

يعامل هذا النموذج بيانات البانل على أنها سلسلة زمنية مجمعة، متجاهلاً الفروق المصرفية الفردية عبر الزمن. في المصارف التجارية، أظهر النموذج علاقة موجبة معنوية بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل X

(0.4525) وبلغت الاحتمالية (0.024)، ما يعني أن زيادة (1%) في الشمول المالي تقابلها زيادة في العائد على حقوق الملكية بنسبة (0.45%) والتفسيرية للنموذج كانت محدودة نسبياً ($R^2 = 0.085$)، وهو ما يشير إلى أن النموذج العام يلتقط الاتجاه العام للعلاقة دون تمييز الفروق المصرفية. أما في المصارف الإسلامية، فقد بلغ معامل X (0.2418) والاحتمالية ($p = 0.398$) وهي غير معنوية إحصائياً مع نسبة تفسيرية ضعيفة ($R^2 = 0.012$)، مما يعكس أن التجانس المفترض بين جميع المصارف الإسلامية لا يتناسب مع التباين الفعلي في استراتيجيات وسياسات هذه المصارف في البيئة العراقية.

ب. نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects)

يأخذ هذا النموذج الفروق المصرفية الفردية في الاعتبار، ويتيح تقدير العلاقة بعد التحكم في الخصائص الثابتة لكل مصرف. أظهرت النتائج أن المصارف التجارية تستفيد من زيادة الشمول المالي بشكل أكبر، حيث بلغ معامل $X = 0.8015$ مع دلالة إحصائية $p = 0.0167$ ، أي أن زيادة 1% في الشمول المالي تؤدي إلى ارتفاع $\sim 0.80\%$ في ROE، مع قوة تفسيرية أعلى ($R^2 = 0.163$). أما المصارف الإسلامية، فقد أظهر النموذج أثراً معنوياً قوياً للشمول المالي، حيث بلغ معامل $X = 1.1469$ ($p = 0.0153$)، ما يعني أن زيادة 1% في الشمول المالي تقابلها زيادة $\sim 1.15\%$ في ROE، مع قوة تفسيرية أعلى مقارنة بالنماذج الأخرى ($R^2 = 0.224$). هذا يبرز أهمية أخذ الفروق البنكية الفردية في الاعتبار عند دراسة القطاع الإسلامي، حيث تختلف سياسات المصارف واستراتيجياتها، ويظهر أن البيئة العراقية تتطلب نماذج تراعي هذا التباين لتحقيق تفسير دقيق.

ت. نموذج الأثر العشوائي (Random Effects)

يفترض هذا النموذج أن الفروق البنكية عشوائية وغير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة. بالنسبة للمصارف التجارية، ظل معامل X موجباً ومعنوياً (0.4637، $p = 0.0234$) مع قوة تفسيرية محدودة ($R^2 = 0.0845$)، مما يشير إلى علاقة إيجابية لكنها أقل دقة من نموذج الأثر الثابت. في المصارف الإسلامية، كان معامل $X = 0.5957$ ($p = 0.095$) مع قوة تفسيرية ضعيفة ($R^2 = 0.045$)، وهو ما يدل على أن الافتراض العشوائي للفروق البنكية غير مناسب للقطاع الإسلامي العراقي، حيث يؤدي إلى ضعف تفسير التغيرات في الربحية.

بعد تقدير المعلومات باستخدام نماذج بيانات (Panel Data) الثلاثة (Random Effects، Fixed Effects، Pooled OLS)، اتضح بأن هناك تأثير لمؤشر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية لكافة المصارف. وبناءً على هذه النتائج يمكن التأكد من صحة الفرضيات وكما يلي:

- المصارف التجارية: دل نتائج نموذج Random Effects & Fixed Effects على أثر إيجابي معنوي. وعليه، تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية.
- المصارف الإسلامية: أظهر نموذج Fixed Effects معنوية أكبر للمتغير X مقارنة بنموذج Random Effects و Pooled OLS وعليه، تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، مع التأكيد أن قوة التأثير أكبر عند مراعاة الفروقات المصرفية.

- مقارنة بين المصارف: تشير النتائج إلى اختلاف قوة وتأثير الشمول المالي بين المصارف التجارية والإسلامية، حيث يكون التأثير أكبر في المصارف الإسلامية عند استخدام نموذج الأثر الثابت. وعليه، تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والعائد على حقوق الملكية تختلف باختلاف نوع المصرف.

4. مقارنة النماذج التقديرية لبيانات Panel Data

لعرض الفروق بين نماذج بيانات Panel Data المستخدمة في البحث، يقدم الجدول التالي مقارنة شاملة بين النماذج التقديرية الثلاثة (Pooled OLS، Fixed Effects، Random Effects)، موضحاً معاملات الشمول المالي (X)، الدلالة الإحصائية (P-value)، القوة التفسيرية (R^2)، وطبيعة التأثير لكل من المصارف التجارية والإسلامية. بهدف تسهيل تحديد النموذج الأفضل لكل نوع من المصارف وتحديد أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (9) مقارنة النماذج التقديرية لبيانات Panel Data للمصارف المبحوثة للفترة (2012-2023)

القطاع	النموذج	معامل X	P-value	R^2	التفسير
تجاري	Pooled OLS	0.4525	0.024	0.085	موجب ومعنوي لكن بقوة تفسيرية ضعيفة
	Fixed Effects	0.8015	0.0167	0.163	موجب ومعنوي وبقوة تفسيرية أعلى
	Random Effects	0.4637	0.0234	0.0845	موجب ومعنوي لكن أقل دقة من FE
إسلامي	Pooled OLS	0.2418	0.398	0.012	موجب غير معنوي وضعيف التفسير
	Fixed Effects	1.1469	0.0153	0.224	موجب ومعنوي مع أعلى قوة تفسيرية
	Random Effects	0.5957	0.095	0.045	موجب غير معنوي وقوة تفسيرية محدودة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 12)

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن قوة التأثير التي يظهرها نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) هي الأقرب إلى بيئة المصارف في العراق، حيث بلغ معامل الشمول المالي للمصارف التجارية (0.8015) مع قوة تفسيرية ($R^2 = 0.163$)، وفي المصارف الإسلامية بلغ المعامل (1.1469) مع ($R^2 = 0.224$). وهذا يشير إلى الفروقات المصرفية الفردية لكل مصرف، مثل (حجم المصرف، السياسات التشغيلية، والقيود الشرعية في المصارف الإسلامية)، ما يجعل تقدير أثر الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية أكثر دقة وواقعية ويبرز التباينات بين القطاعين، وبناءً عليه فإن ارتفاع الشمول المالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة (16.3%) للمصارف التجارية و بنسبة (22.4%) للمصارف الإسلامية وتعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم نمذج البحث.

أولاً: الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج النماذج التقديرية (Panel Data Models) أن الشمول المالي يؤثر إيجاباً على العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف العراقية الإسلامية والتجارية على حد سواء، غير أن نسبة هذا الأثر اختلفت باختلاف نوع المصرف؛ إذ بلغ معامل التأثير في المصارف التجارية (0.8015) مع قوة تفسيرية ($R^2 = 0.163$)، في حين كان أقوى وأكثر وضوحاً في المصارف الإسلامية إذ بلغ المعامل (1.1469) مع قوة تفسيرية أعلى ($R^2 = 0.224$) وتدل هذه النتائج على أن الشمول المالي يعد محدداً أكثر فاعلية في تعزيز ربحية المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية، بما يعكس خصوصيتها المؤسسية والشرعية.
2. أشارت النتائج بأن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) سجل أعلى قوة تفسيرية (R^2) فقد بلغ (0.224) للمصارف الإسلامية و(0.163) للمصارف التجارية، ما يجعله النموذج الأنسب لبيئة المصارف العراقية.
3. الفروقات المصرفية الفردية كحجم المصرف، السياسات التشغيلية، والقيود الشرعية) تؤدي دوراً محورياً في تفسير العلاقة بين الشمول المالي وربحية المصارف.

ثانياً: المقترحات

1. توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال زيادة عدد الفروع والخدمات المصرفية الرقمية، لتعزيز ربحية المصارف العراقية الإسلامية والتجارية.
2. تبني سياسات مصرفية موجهة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مصرف، بما يتناسب مع حجمه ونوع نشاطه (تجاري أو إسلامي).
3. تعزيز الشفافية والحوكمة في المصارف العراقية من أجل رفع كفاءة استغلال رأس المال وتحقيق نسب ROE أقرب إلى القيم المعيارية العالمية (15-20%).
4. تشجيع المصارف الإسلامية على ابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة تتوافق مع الضوابط الشرعية وتستجيب لمطالبات الشمول المالي، بما يعزز قدرتها التنافسية ويوسع قاعدة عملائها.
5. تشجيع المصارف الإسلامية على ابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة تتوافق مع الضوابط الشرعية وتستجيب لمطالبات الشمول المالي، بما يعزز قدرتها التنافسية ويوسع قاعدة عملائها مثل تطوير المحافظ الإلكترونية الإسلامية التي تتيح للأفراد إجراء المدفوعات والتحويلات المالية بسهولة عبر الهاتف المحمول مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

ثالثاً: آفاق الدراسات المستقبلية

1. يمكن توسيع نطاق البحث ليشمل مؤشرات ربحية أخرى مثل العائد على الأصول (ROA) أو صافي هامش الفائدة (NIM) إلى جانب العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك لتقديم صورة أشمل عن أداء المصارف العراقية.
2. التوسع في المقارنات لتشمل مصارف إقليمية أو عربية بهدف معرفة ما إذا كانت البيئة العراقية حالة خاصة أم جزء من نمط أوسع.

قائمة المصادر

أولاً: التقارير الرسمية

1. تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2012 - 2023)
2. تقارير هيئة الأوراق المالية للسنوات (2012 - 2023)
3. التقرير السنوي للاستقرار المالي العراقي لسنة (2020).

ثانياً: البحوث في المجالات العلمية

1. خطاب، دلال و زعبيط، نورالدين، (2017) تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (4)، العدد (1).
2. الذبحاوي، حسن كريم واخرون، (2024)، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد (20)، العدد (خاص بالمؤتمر)
3. زهران، هيثم عيسى، (2020)، دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد (11)، العدد (1).
4. الشحات، نظير رياض محمد و أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد، (2023)، تأثير الشمول المالي على الربحية _ دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد (4)، العدد (3)، الجزء (3).
5. فلاق، صليحة (2021)، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد (12) العدد (1).
6. لفته، محمد طارق و لفته، بيداء ستار، (2019)، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
7. معتوق، سهير محمود و عبد اللطيف، سحر سعيد صالح، (2024)، أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد (38)، العدد (2)

ثالثاً: الكتب

1. الخطيب، محمد محمود، (2009)، الاداء المالي واثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، عمان، الاردن.

رابعاً: الرسائل الجامعية المنشورة

1. الجليحاوي، زينب جواد عبيد، (2010)، أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
2. شهرة، رعاد و حنان، منصور، (2024)، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي _ دراسة حالة بعض الدول النامية، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت.
3. عقبة، قطاف، (2019)، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
4. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2019)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

5. ياس، مصطفى نزار، (2022)، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية

الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة

خامساً: بحوث من الانترنت

1. السن، عادل عبد العزيز، (2015)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، دراسة اتحاد

المصارف العربية - الامانة العامة - ادارة الدراسات والبحوث.

https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d5145994325373919b02bf8553.pdf?utm_s

[source=chatgpt.com](https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d5145994325373919b02bf8553.pdf?utm_source=chatgpt.com)

2. الطيب، حنان (2020)، الشمول المالي، صندوق النقد العربي سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية

الشابة في الوطن العربي.

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf>

سادساً: المصادر الاجنبية

1. Abdul Aziz, et al, (2024), **The Impact Of Digital Financial Inclusion On Bank Profitability,**

Journal Of Theoretical And Applied Management, Vol (17), No (2)

2. Kunt , Asli Demirgüç, et al, (2018), **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial**

Inclusion and the Fintech Revolution. *World Bank Policy Research Working Paper No (8356).*

3. Levine, R. (2005). **Finance and growth: Theory and evidence.** In P. Aghion & S. N. Durlauf (Eds.),

Handbook of Economic Growth (Vol. 1A).

4. Ozili, P.K. (2020), **Financial inclusion research around the world: A review,** *Journal of*

Financial Services Research, 57(3)